

حركة النهضة تخسر حلفاءها بعد إقالة وزرائها من الحكومة التونسية

حركة الشعب والتيار الديمقراطي يتهمان الغنوشي بتأزيم الوضع السياسي



يستكشف التوازنات السياسية الجديدة

مع نداء تونس وتحيا تونس بقيادة رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد.. وأضاف ترجمان في تصريح لـ"العرب"، "أن الأحزاب الوسطية الجديدة استوعبت الدرس.. وشاركت النهضة على أساس الندية وهو ما أزعج الحركة الإسلامية لأنها تسعى لتنفيذ أجنداتها محليا وإقليميا". وتأتي هذه التطورات في وقت ساهمت فيه حركة النهضة بالإطاحة بحكومة الفخفاخ قبل أن تنتهي 6 أشهر وذلك بعد أن استشعرت الحركة خطر تنحي رئيسها مع النهضة للضغوط التي جعلها تبحث عن حلفاء جدد في المجلس النيابي والحكومة (إشراك قلب تونس واقتلاف الكرامة في الائتلاف الحكومي) وهو ما رفضه الفخفاخ. ووضعت استقالة الفخفاخ حركة النهضة لأول مرة منذ قيام ثورة 2011 دون وزراء في الحكومة حيث دفع حلفاؤها (التيار وحركة الشعب وتحيا تونس) نحو ذلك وبقوة. وتساءل ترجمان عن "أصدقاء حركة النهضة اليوم"، مؤكدا أنها "كثرت نفس الأخطاء وأصبحت تعادي كل مكونات المشهد بدءا بالرئيس وحلفائها في الحكومة، ولم يبق لها إلا حزب ائتلاف الكرامة القريب منها أو قلب تونس بداعي المصالح والأهداف". كما تساءل أيضا عن النزعة العدائية للحركة، قائلا "لماذا ترفض الأطراف السياسية أن تمد يدها للنهضة؟" مشيرا

في المزيد من تعكير المناخات المتشنجة بالمجلس.. ويبدو أن الحركة الإسلامية بدأت تدفع ضريبة المكابرة السياسية التي تتوخاها حيث أخرج إصرارها على إخضاع حكومة إلياس الفخفاخ المستقبلية لأجنداتها وصراعاتها مع حلفائها التقليديين إلى العلن. ويرى مراقبون أن الأحزاب التي تعرف باحزاب "الخط الثوري"، وهي أحزاب مناهضة للنظام السابق وتبنت شعارات ثورة يناير، باتت تسعى لتفادي أي تحالف مع النهضة للضغوط التي تتركسها على الحكومات أولا (حكومة الشاهد والفخفاخ) ومصير كل الأحزاب التي شاركتها منذ الثورة إلى الآن والذي كان الأندثار على غرار حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان يتزعمه الرئيس السابق المنصف المروzuki أو حزب التكتل من أجل الجمهورية ونداء تونس أيضا. وقال الأمين العام للتيار الديمقراطي محمد عبو، والذي يعرف بمناهضة للنظام السابق، "نحن ندين حركة النهضة على إدارة الخلافات وضمان حد أدنى من التعايش بين مختلف الكتل والنواب". وعبرت الكتلة عن رفضها "لما تاتيها كتلة ائتلاف الكرامة المقربة من النهضة من استفزاز وعنف لفظي مضاد واستباحة لحرمة المجلس عبر فرض إدخال عناصر اعترض الأمن الرئاسي على دخولهم لأسباب أمنية، مما ساهم

بإحباط الديمقراطية في تونس". وأضاف ترجمان في تصريح لـ"العرب"، "أن الأحزاب الوسطية الجديدة استوعبت الدرس.. وشاركت النهضة على أساس الندية وهو ما أزعج الحركة الإسلامية لأنها تسعى لتنفيذ أجنداتها محليا وإقليميا". وتأتي هذه التطورات في وقت ساهمت فيه حركة النهضة بالإطاحة بحكومة الفخفاخ قبل أن تنتهي 6 أشهر وذلك بعد أن استشعرت الحركة خطر تنحي رئيسها مع النهضة للضغوط التي جعلها تبحث عن حلفاء جدد في المجلس النيابي والحكومة (إشراك قلب تونس واقتلاف الكرامة في الائتلاف الحكومي) وهو ما رفضه الفخفاخ. ووضعت استقالة الفخفاخ حركة النهضة لأول مرة منذ قيام ثورة 2011 دون وزراء في الحكومة حيث دفع حلفاؤها (التيار وحركة الشعب وتحيا تونس) نحو ذلك وبقوة. وتساءل ترجمان عن "أصدقاء حركة النهضة اليوم"، مؤكدا أنها "كثرت نفس الأخطاء وأصبحت تعادي كل مكونات المشهد بدءا بالرئيس وحلفائها في الحكومة، ولم يبق لها إلا حزب ائتلاف الكرامة القريب منها أو قلب تونس بداعي المصالح والأهداف". كما تساءل أيضا عن النزعة العدائية للحركة، قائلا "لماذا ترفض الأطراف السياسية أن تمد يدها للنهضة؟" مشيرا

تقارب روسي جزائري حيال الأزمة الليبية

في المنطقة خاصة في ليبيا ومالي وسوريا. وسجلت الدبلوماسية الجزائرية زخما كبيرا في الأونة الأخيرة خاصة في ما يتعلق بالملف الليبي حيث أصبح الموقف الجزائري منسجما تماما مع الموقف الفرنسي الذي يستهجن التدخل التركي ويشكك في شرعية حكومة الوفاق المسلحة عليها ضغوط كبيرة بسبب الميليشيات وضرورة تفكيكها. وتدعم كل من موسكو وباريس جهود الجيش الوطني الليبي في حربه ضد الجماعات المتطرفة والإرهابية والميليشيات التي تفرض سطوتها على مؤسسات الدولة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011. ومن جهة أخرى، تسعى روسيا إلى احتواء التهديدات التركية ومواصلة التهذئة في ليبيا تمهيدا لإطلاق العملية السياسية.



صبري بوقادوم
الحل في ليبيا يجب أن يعتمد على مخرجات مؤتمر برلين

وشدد لافروف على أنه "لا يمكن تسوية النزاعات القائمة في الشرق الأوسط بما في ذلك الأزميتين السورية والليبية، إلا من خلال المفاوضات وعلى أساس الحل الوسط وتوازن المصالح". وقال بوقادوم "اتفقنا على الزامية وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوتر للانتقال إلى التسوية السياسية في ليبيا". وفيما بدا انسجاما مع المواقف الراضية للحضور التركي في ليبيا أكد بوقادوم أن "الحل في ليبيا يجب أن يعتمد على مخرجات مؤتمر برلين والقانون الدولي". ومن أبرز مخرجات مؤتمر برلين الدعوة الصريحة إلى وقف التدخلات الخارجية في ليبيا واحترام حظر الأسلحة المفروض عليها. وبالرغم من أنها شاركت في هذا المؤتمر وتعد طرفا معنيا بمخرجاته، إلا أن تقررة وصلت تكديس المرتزقة السوريين وغيرهم من الجنسيات في طرابلس لدعم ميليشيات حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، وهي واجبة على الإسلاميين في ليبيا، في مواجهتها مع الجيش. وحسبما أفاد بيان للخارجية الجزائرية الثلاثاء، بدأ بوقادوم زيارة عمل إلى روسيا للتباحث حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما الأوضاع

في ليبيا ومالي وسوريا. وسجلت الدبلوماسية الجزائرية زخما كبيرا في الأونة الأخيرة خاصة في ما يتعلق بالملف الليبي حيث أصبح الموقف الجزائري منسجما تماما مع الموقف الفرنسي الذي يستهجن التدخل التركي ويشكك في شرعية حكومة الوفاق المسلحة عليها ضغوط كبيرة بسبب الميليشيات وضرورة تفكيكها. وتدعم كل من موسكو وباريس جهود الجيش الوطني الليبي في حربه ضد الجماعات المتطرفة والإرهابية والميليشيات التي تفرض سطوتها على مؤسسات الدولة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011. ومن جهة أخرى، تسعى روسيا إلى احتواء التهديدات التركية ومواصلة التهذئة في ليبيا تمهيدا لإطلاق العملية السياسية.

وشدد لافروف على أنه "لا يمكن تسوية النزاعات القائمة في الشرق الأوسط بما في ذلك الأزميتين السورية والليبية، إلا من خلال المفاوضات وعلى أساس الحل الوسط وتوازن المصالح". وقال بوقادوم "اتفقنا على الزامية وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوتر للانتقال إلى التسوية السياسية في ليبيا". وفيما بدا انسجاما مع المواقف الراضية للحضور التركي في ليبيا أكد بوقادوم أن "الحل في ليبيا يجب أن يعتمد على مخرجات مؤتمر برلين والقانون الدولي". ومن أبرز مخرجات مؤتمر برلين الدعوة الصريحة إلى وقف التدخلات الخارجية في ليبيا واحترام حظر الأسلحة المفروض عليها. وبالرغم من أنها شاركت في هذا المؤتمر وتعد طرفا معنيا بمخرجاته، إلا أن تقررة وصلت تكديس المرتزقة السوريين وغيرهم من الجنسيات في طرابلس لدعم ميليشيات حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، وهي واجبة على الإسلاميين في ليبيا، في مواجهتها مع الجيش. وحسبما أفاد بيان للخارجية الجزائرية الثلاثاء، بدأ بوقادوم زيارة عمل إلى روسيا للتباحث حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما الأوضاع

بدات حركة النهضة الإسلامية وكأنها تعيش عزلة سياسية لافتة مع تكرر الاتهامات الموجهة إليها بتأزيم الوضع السياسي في تونس بسبب مناوراتها التي أفضت إلى سقوط حكومة إلياس الفخفاخ وقطعت حبل السود بين الحركة الإسلامية وحلفائها التقليديين على غرار حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب.

خالد هدوي

تونس - بدأت حركة النهضة التونسية تجني ثمار مناوراتها التي حالت دون إرساء استقرار سياسي، من خلال محادثات إخضاع أجهزة الدولة لخدمة أجنداتها، ما جعلها تعيش في عزلة خلال النظر الراهن كشفت عنها اتهامات موجهة للحركة من قبل حلفائها التقليديين الذين يتبنون الخط الثوري بتأزيم الوضع السياسي. وفي بيان لها مساء الثلاثاء، حملت الكتلة الديمقراطية (كتلة برلمانية تجمع حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب، 38 نائبا) زعيم حركة النهضة الذي يرأس البرلمان راشد الغنوشي مسؤولية ما تعمق الأزمة السياسية في البلاد وهو ما يؤشر على أن هناك قطيعة حاصلة بين الحركة الإسلامية وحليفها السابقين ما من شأنه أن يقاوم الضغوط على الحركة لاسيما أنها فتحت العديد من الجبهات أبرزها مع الرئيس قيس سعيد أيضا.

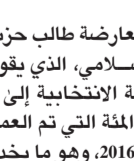


باسل ترجمان
لم يعزل أحد النهضة بل هي أصرت على عزل نفسها

وقالت الكتلة الديمقراطية إنها "تحمل رئيس البرلمان وبيدوانه مسؤولية التشنج وتفردي الأوضاع نتيجة لسوء إدارته وتجاوزاته المتكررة للنظام الداخلي للمجلس النيابي وانحيازه لبعض الكتل تغليباً لمواقفها مما أفقده القدرة على إدارة الخلافات وضمان حد أدنى من التعايش بين مختلف الكتل والنواب". وعبرت الكتلة عن رفضها "لما تاتيها كتلة ائتلاف الكرامة المقربة من النهضة من استفزاز وعنف لفظي مضاد واستباحة لحرمة المجلس عبر فرض إدخال عناصر اعترض الأمن الرئاسي على دخولهم لأسباب أمنية، مما ساهم

المعارضة المغربية تكشف خطة إصلاحية للقطع مع العزوف الانتخابي

وبالنسبة لمسألة العتبية كمحدد ضروري للإصلاحات الانتخابية، أكد نبيل بن عبد الله أنه "يجب أن تتجاوز أو أن توضع في حد أدنى، لأن هناك تيارات سياسية من الضروري أن تشمل في البرلمان"، مشيراً إلى أنه تم التوافق في اتجاه اقتراح عتبة في حدود 3 في المئة، وأنه مع استمرار النقاش سيتم التوافق بين الأحزاب الثلاثة في هذه المسألة.



نزار بركة
الإصلاح السياسي يمر عبر تجديد النخب السياسية في المغرب

وعكس أحزاب المعارضة طالب حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الذي يقود الحكومة، برفع العتبة الانتخابية إلى 6 في المئة عوض 3 في المئة التي تم العمل بها في انتخابات سنة 2016، وهو ما يخدم أجندته الانتخابية حتى لا يتم التشنج على وجوده البرلماني بالأحزاب الصغيرة التي قد تضيق عليه الخناق سياسيا. وفي رد غير مباشر على قيادة العدالة والتنمية أكد عبدالمطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، أنهم "كأحزاب معارضة لا نستجدي أحدا ولا نطلب منحة من أحد، وأن الديمقراطية إن لم تقبل بالأحزاب الصغيرة، فإنها ليست ديمقراطية، لأنه لا ينبغي أن تبقى الأحزاب الكبيرة مهيمنة على الديمقراطية".

وحاكمة، جعلها، حسب أمين السعيد، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، "غير جاهزة للدخول في الانتخابات سواء عقدت في السنة المقبلة أو تم تأجيلها". وشدد أمين السعيد في تصريح لـ"العرب" على أن "الرهان هو التفكير في إصلاحات جوهرية تهم المنظومة الانتخابية وإقرار تدابير وإجراءات مغربية تستقطب كفاءات جديدة قادرة على ابتكار وإبداع خطاب يلامس الأسئلة المجتمعية الحارقة". وبالنسبة للإصلاحات الانتخابية فهي تمر من خلال ثلاثة أهداف أساسية، أولها تحقيق نسبة مشاركة مرتفعة، لأنها هي التي تعطي المصادقية والشرعية للعمل السياسي والمؤسسات المنتخبة، وثانيا ضمان نزاهة الانتخابات، وثالثا ضرورة أن تكون هناك تمثيلية حقيقية للمواطنين والمواطنات. ومن وجهة نظره أكد نزار بركة أن "الإصلاح السياسي يجب أن يمر عبر تجديد النخب السياسية في بلادنا والعمل على منطوق أساسي"، موضحاً أنه "تبيين من خلال تقييم الأوضاع أن هناك إشكالية في المصادقية، ناتجة أساسا عن غياب الربط بين الأقوال والأفعال، لذلك من الضروري العمل على تنفيذ الالتزامات وتفعيل مبدأ تقديم الحساب كما جاء به الدستور الذي ربط المسؤولية بالمحاسبة".

الشان السياسي، والقيام بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتقوية الأدوار الدستورية للأحزاب السياسية باعتبارها شرطا وجوديا للديمقراطية. وأكدت المعارضة أن هناك أزمة موسومة بضعف ثقة المواطنين في الأحزاب وفي المؤسسات المنتخبة، وظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، مشيرة إلى أن هناك حالة من الإحباط في صفوف الشباب إلى درجة بروز بعض الدعوات إلى مقاطعة الانتخابات. وفي هذا الصدد أكد أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، لـ"العرب"، أن المعارضة، والغالبية البرلمانية، تواجه تحديات مرتبطة بتأزم علاقتها مع قواعد وأجهزتها الداخلية، وأخرى بضعف قدرتها على الدخول إلى المعركة الانتخابية في ظل سياق داخلي مطبوع بسخط مجتمعي وطلب شبابي واسع يتجاوز بكثير البرامج التي تطرحها الأحزاب". ولهذا كشفت تلك التنظيمات السياسية، ما تراه كفيلا بتحقيق إصلاحات سياسية وانتخابية، مهمتها تحسين المكتسبات الديمقراطية والحقوقية والسياسية التي تحققت في عهد الملك محمد السادس، ومواصلة العمل على التثبيت النهائي للديمقراطية، وتقوية دولة القانون والمؤسسات. وبالنسبة للإصلاحات البنوية العميقة التي تنخر الأحزاب في المغرب (معارضة

التعريف الإلكتروني، وبإعفاء جزئي من واجبات استخراج وثائق جواز السفر البيومتري. واقتترحت تلك الأحزاب اعتبار التصويت شرطا ترجيحيا عند تساوي المرشحين في الولوج إلى الوظيفة العمومية أو التعيين في المناصب العليا، بالإضافة إلى اعتباره شرطا للاستفادة من الخدمات والبرامج الاجتماعية، كالسكن الاجتماعي، الإنعاش الوطني، الدعم والتكافل الاجتماعي. وتصر أحزاب المعارضة في مذكرة حصلت لـ"العرب" على نسخة منها، على العمل على رفع سقف المشاركة في

السياسية للشباب في الاستحقاقات المقبلة، وذلك بالتنصيص على امتيازات للمصوتين اعتبرها البعض بمثابة فرض التصويت الإجباري بطريقة غير مباشرة لتفادي سيناريو عزوف انتخابي قد يكون كارثيا. وفي هذا الصدد اقترحت الأحزاب المعارضة القيد التلقائي للبالغين 18 سنة في اللوائح الانتخابية من طرف السلطة، مع القيام بحملة لتمكين الشباب من البطاقة الوطنية. كما طالبت الأحزاب الثلاثة المعارضة، بإعفاء المصوتين من الشباب من أداءات استخراج الوثائق للحصول على بطاقة



قطيعة بين الأحزاب والشارع المغربي

محمد ماموني العلوي

الرباط - شدد رؤساء أحزاب المعارضة المغربية في ندوة مشتركة الأربعاء لتقديم مذكرة تتعلق بـ"الإصلاحات السياسية والانتخابية"، على ضرورة معالجة الأزمة السياسية وأزمة الثقة التي باتت لدى المواطن من الفاعل السياسي وفي المؤسسات. ويستهدف هذا اللقاء بين الأحزاب المغربية صياغة تعاقد سياسي جديد بمكونات وهيكل سياسية ومؤسسية قوية، وقواعد ديمقراطية صلبة. وقال نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال إن "المذكرة التي قدمتها أحزاب المعارضة البرلمانية المكونة من الاستقلال، التقدم والاشتراكية، والأصالة والمعاصرة، تهدف إلى استعادة الثقة في الطبقة السياسية وتحقيق مصالح بين المواطن والأطراف السياسية والانتخابية". ورفضت أحزاب المعارضة البرلمانية التصويت الإجباري، بل دعت إلى تحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات. وعلق نبيل بن عبد الله، رئيس حزب التقدم والاشتراكية، قائلا "لا نؤمن بالتصويت الإجباري، بل هو اختيار كارثي مجنون وسيعطي نتائج عكسية، وما اقترحه هو تقديم تحفيزات للمواطنين للمشاركة في الانتخابات". وفي هذا الإطار تضمنت مذكرة أحزاب المعارضة مقترحات تهدف إلى محاربة العزوف الانتخابي وضمان المشاركة